



واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر

THE REALITY OF FINANCIAL INCLUSION IN THE ARAB WORLD IN LIGHT OF THE GLOBAL FINDEX DURING THE PERIOD (2011-2017) WITH A FOCUS ON ALGERIA

بن موسى محمد^{1*}

¹مخبر بحث: الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة (MQEMADD) جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، m.benmoussa@mail.univ-djelfa.dz

قمان عمر²

²كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، a.gamane@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2019/07/05 ؛ تاريخ المراجعة: 2019/11/18 ؛ تاريخ القبول: 2019/12/03

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في دول العالم العربي، ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشرات الجزئية. توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه عام 2017، مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي، إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست. بالنسبة للجزائر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول، أما نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية فلا تزال منخفضة جدا. على صعيد الجهود، هناك مبادرات كثيرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في هذا المجال. **الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex)، الثقافة المالية، العالم العربي، الجزائر. **تصنيف JEL:** G02، G2، I22.

Abstract

This study aimed to identify the reality of financial inclusion in the Arab world countries, and to monitor the general frameworks of the initiatives of Arab countries in the area of strengthening financial inclusion, in addition to identifying Algeria's position of financial financial inclusion and its partial indicators

The study found that the Arab region is still one of the lowest in the world in terms of financial inclusion, although it improved in 2017, while there is considerable variation in the partial indicators of financial coverage, as the balance tends to favor the six GCC countries. for Algeria ownership of accounts in official financial institutions has improved to an acceptable level, The rate of borrowing from financial institutions is still very low. in terms of efforts, there are many initiatives to promote the spread of financial inclusion in the Arab world, where the GCC countries were among the Arab and world leaders in this field.

Keywords : Financial Inclusion, Global Index of Financial Inclusion (Global Findex), Financial Culture, Arab World, Algeria.

JEL classification : G02, G2, I22.

مقدمة

انتشر في الفترة الأخيرة مصطلح الشمول المالي أو الاشتغال المالي، حيث كان انعكاساً لحركة عالمية تسعى إلى إدماج أكبر عددٍ ممكنٍ من سكان العالم في المنظومة المصرفية الدولية، وهذا من خلال الانطلاق من هدفٍ بسيطٍ يتمثل في أن يمتلك كل شخص في العالم حساباً نشطاً في مؤسسة مالية رسمية، يقوم باستخدامه لأغراض الإيداع، السحب والادخار.

يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات التي تكفل لمعاملين مع المؤسسات المالية الحالية معرفة حقوقهم وواجباتهم، وعلى الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد بالشمول المالي، إلا أنه واجه ولا زال يواجه تحديات جمة، تُحوّل دون التوسّع في تطبيقه.

– إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية:

عملت الدول التي تبنت الشمول المالي على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قراراتهم ووعيهم لتمكينهم من الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استناداً إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص. (أبوزعرور، 2015، ص 6)

دول العالم العربي كأحد مناطق العالم، معنية بأن تضمن وتسهل الوصول لكافة شرائح مواطنيها للولوج والوصول إلى كل الخدمات المالية، واستخدامها على الوجه الصحيح، وفي سياق التعرف على واقع وجهود بلدان العالم العربي في هذا السياق تطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى نجاح دول العالم العربي في غلغلة الشمول المالي باعتباره آلية هامة من آليات الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

وينبثق عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو واقع الشمول المالي في دول العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex Global)؟
2. ما هو مستوى الثقافة المالية في دول العالم العربي؟
3. ما هو وضع الجزائر فيما يخص الشمول المالي؟
4. ما هو واقع مبادرات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي؟

– فرضيات الدراسة:

1. بالنظر إلى المستوى الاقتصادي والمالي المتميز لدول العالم العربي، فحتماً سيكون هناك تفاوت في مستوى الشمول المالي بين دوله حسب هذا المستوى، إلا أنه على العموم دون المستويات العالمية المقبولة؛
2. من منطلق كون الشمول المالي انعكاس ومحصلة للثقافة المالية للمواطنين، فإن مستوى هذه الثقافة متفاوت من دول عربية لأخرى حسب استراتيجيات التثقيف والتعليم المالي المتبناة والقائمة فيها؛
3. بسبب الثقة الغائبة لدى الجزائريين في التعاملات عبر المؤسسات المالية، وبسبب غياب إستراتيجية واضحة للثقافة المالية، إلى جانب عدم التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية، يمكن أن نقول أن مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل بكثير من المستويات العالمية؛
4. تعكف بعض الدول العربية على تعزيز الشمول المالي فيها، من خلال إطلاق حملة مبادرات وإعداد مجموعة استراتيجيات، تختلف في مضامينها وتشتبك في هدفها.

– منهج الدراسة:

المنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية، وكذا البيانات الإحصائية ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، والعمل على التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة المدروسة (الشمول المالي)، من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية لهذه الظاهرة، ومن ثم العمل لاحقاً على تحليلها وتفسيرها، بغرض الخروج بالافتراضات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها. مع الإشارة إلى أنه تم الاستعانة بوسائل الإيضاح المختلفة من جداول وأشكال بيانية، من أجل عرض المعلومات المطروحة بطريقة واضحة، تسهل استيعاب مضامينها، ليسهل تحليلها وتفسيرها.

– الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

الدراسة	الهدف	المجتمع/ العينة	متغيرات الدراسة	الاستنتاجات
& CGAP) Arab Monetary, (2018)	قياس للشمول المالي في العالم العربي، مما يسمح للدول الأعضاء بقياس التقدم المحرز بدقة في الشمول المالي.	دول العالم العربي	الشمول المالي	– العالم العربي متخلف عن غيره من المناطق في السباق نحو الشمول المالي؛ – السياسات العامة تحدف إلى تعزيز الشمول المالي، والبنوك المركزية في وضع جيد للقيادة هذه السياسات
(بن قيدة، مروان و بوعافية، رشيد، 2018)	تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، والتطرق لأهم المعوقات الحائلة دون تعميم الخدمات المالية فيها، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تحسيد الشمول المالي.	دول العالم العربي	الشمول المالي التثقيف المالي	– معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ – مستوى التثقيف المالي ضعيف في الدول العربية؛ – تواجه المنطقة العربية مجموعة من المعوقات في تحسيدها للشمول المالي.
(اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2016)	التعرف على واقع الشمول المالي في المنطقة العربية وآليات تطوير وتوسيع الشمول المالي فيها.	دول العالم العربي	الشمول المالي	في جميع الدول العربية عدا لبنان، يتم الاقتراض من العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية. – الحاجة إلى توسيع نطاق الشمول مالي، وتقديم قروض أكثر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى دورها الهام في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.
الدراسة الحالية	التعرف على واقع الشمول المالي والثقافة المالية في دول العالم العربي ورصد الأطر العامة لمبادرات دول العربي في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي.	دول العالم العربي مع التركيز على الجزائر	الشمول المالي الثقافة المالية	– هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بين دول العالم العربي، إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست؛ – ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول. – هناك مبادرات كثيرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في هذا المجال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

1. الإطار النظري للشمول (الاشتمال) المالي:

الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول. (الوزير، 2015، ص 05)

1.1 تعريف الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولوا فيها أثر إغلاق فرع حـد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. (عبد الله، 2016، ص 15)

يعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (The World Bank, 2014, P 21)، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد –من فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط– الذين يتمتعون بحرية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات، التحويلات، الادخار، القروض والتأمينات)، والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة، من خلال مجموعة مزودين يعملون في بيئة ملائمة، شرعية ومنظمة. (CGAP & Arab Monetary, 2017, P 1)

حسب تعريف البنك الاحتياطي في الهند الشمول المالي هو عملية إدراج مالي لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق. (داغي، 2017، ص 28)

مع إحراز التقدم على صعيد الشمول المالي، وإدخال المزيد من الأسر الفقيرة في القطاع المالي الرسمي، سيزداد نطاق المخاطر وربما وتيرتها أيضاً، ولكن تعمل المنافع المتأتية من الشمول مثل النمو الاقتصادي، زيادة الكفاءة وزيادة الرفاهية على التعويض عن هذه المخاطر المتغيرة، والتخفيف من مخاطر الاستبعاد المالي. (أبو جامع، 2016، ص 193)

2.1 أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامي المنافع المتأتية جزاء الشمول المالي، ومن خلال بالاطلاع على الدراسات، التقارير والمنشورات يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعرف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. (إلياس، 2015، ص 11)

ما زالت هنالك تحديات كبيرة تواجه توسع فكرة الشمول المالي، ومنها عدم فهم أو تخوف الكثير من أفراد الشريحة المستهدفة بالفكرة، ومن ناحية أخرى نجد في أغلب الحالات أن الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الناس نظراً لارتفاع تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات جعلت من الصعب الحصول عليها، مما يُعزّي لِمواطن النقص والقصور في الأسواق والحكومات، هذا بالإضافة إلى العقوبات التنظيمية والقانونية. (الصابوني، 2015، ص 20)

3.1 مؤشرات الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل لشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية:

- الوصول إلى الخدمات المالية (القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية)؛
- استخدام الخدمات المالية (مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية)؛
- جودة الخدمات المالية. (إلياس، 2015، ص 14)

2. المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex Global) (مصدر بيانات الدراسة):

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول العالي والمسمّاة (قاعدة بيانات Findex Global) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها (معهد الدراسات المصرفية، 2016)، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضاً على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية (أسلي وآخرون، 2018، ص ix). صدر النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالمي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في العام 2015 تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة هذا العام 2018 وتتضمن بالبيانات المتعلقة بعام 2017، حيث أوضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها عبر البلدان والمناطق. يوفر البنك الدولي بالاعتماد على المسح الذي تقوم به مؤسسة غالوب (Gallup Organization)، مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي على الموقع التالي: (<http://www.worldbank.org/globalfindex>)، حيث تقوم هذه المؤسسة بإعداد المسح، وتموله مؤسسة (بيل ومليندا جيتس) (Melinda Gates Foundation & Bill). (بن رجب، 2018، ص 3)

المؤشر العالمي للشمول المالي مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلاً عالمياً وإقليمياً على مستوى البلدان، ويشمل بيانات مستقاة مما يفوق 140 بلداً، حيث يجمع معلومات عن 506 من مؤشرات من 1000 شخص على الأقل في كل بلد فوق سن 15 عاماً. العينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة عشوائياً، كما سبق الإشارة إليه، فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية، والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو استخدامها، ويُستخدم هذا المؤشر بصفة أساسية في تحليل الاتجاهات العالمية، والمقارنة القطرية لإلقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية، كعدد البالغين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رسمية مثلاً (إلياس، 2015، ص 12). إضافة إلى أهم المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم، والمرتبطة بالأنشطة المالية كالاقتراض، الادخار، الدفع وملكية بطاقات الائتمان.

3. الشمول المالي في العالم (حقائق وأرقام):

واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX)، (ص: 1 - 20)

منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن. وتشير أبحاث البنك الدولي إلى أنه عندما تضع البلدان إستراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها (The World Bank, 2018). ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد تعتبر المؤشر الرئيسي للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار، وبالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد، حسب النطاق الجغرافي لسنوات 2011، 2014 و 2017 فهي تظهر في الجدول الموالي:

جدول 1: النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي

الدول النامية	الدخل المتوسط	الدخل المنخفض	الدخل المرتفع: OECD	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	أمريكا الشمالية	إفريقيا جنوب الصحراء	أوروبا ووسط آسيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	العالم العربي	العالم	
2011	42%	43%	13%	90%	39%	89%	23%	69%	60%	22%	51%
2014	54%	57%	17%	94%	52%	94%	29%	78%	72%	29%	61%
2017	61%	64%	24%	95%	54%	94%	33%	81%	73%	37%	67%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Demirgüç-Kunt, Asli, and all. (2018). " The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution". World Bank: Washington, DC

عالمياً، يمتلك 69% من البالغين-أي ما يعادل 3.8 مليار شخص- حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقدم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و 2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. رغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. ولم يطرأ أي تغيير على الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لا تزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية. (The World Bank, 2018)

هناك زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ففي الفترة بين عامي 2014 و 2017، أسهم ذلك في ارتفاع نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال المدفوعات رقمياً أو تلقيها من 67% إلى 76% عالمياً، وفي البلدان النامية من 57% إلى 70%. مازال هناك 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية، لكن ثلثيهم يمتلكون هواتف محمولة يمكن أن تساعدهم في الحصول على الخدمات المالية، ويرى التقرير أن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تستفيد من المعاملات النقدية الحالية لإدخال الناس في النظام المالي، من خلال صرف الأجور الحكومية والمعاشات والإعانات الاجتماعية مباشرة في الحسابات. (The World Bank, 2018)

4. واقع الشمول المالي في العالم العربي (قراءة في أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي):

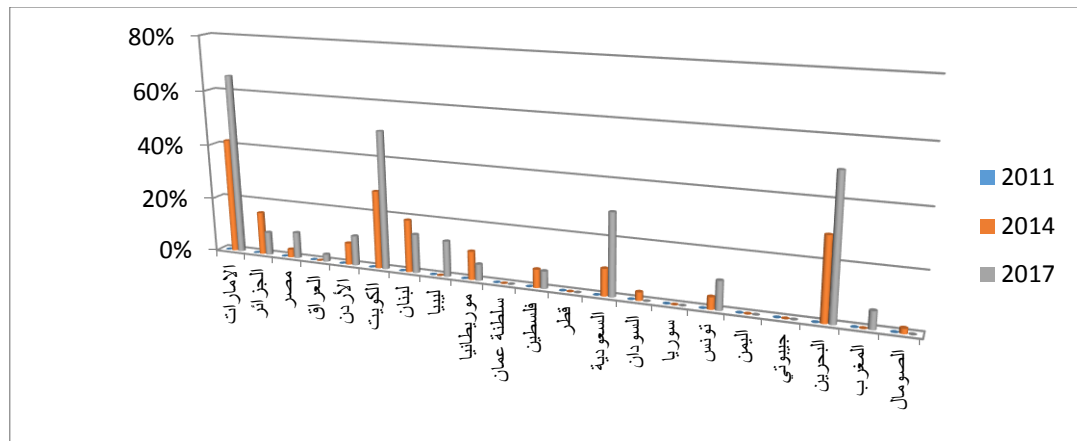
لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث 37% فقط من السكان في المنطقة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية في عام 2017، وهي أقل من المعدل العالمي 67% وأقل من معدل الدول النامية 61% وكذا معدل الدول ذات الدخل المتوسط 64%، كما تشير أرقام مؤشر الشمول المالي لعام 2017 إلى أن المنطقة العربية، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث إن 66% من البالغين ليس لديهم حساب مصرفي.

بحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%-29% عام 2016، وامتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، ترتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية. (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2017 "ب")

1.4 ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد (الأشخاص البالغون):

بالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد في بلدان العالم العربي لسنوات 2011، 2014 و 2017 فهي تظهر في الجدول الموالي:

1



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 5

5.4 ملكية بطاقة الائتمان (الأشخاص البالغون):

بالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون بطاقة الائتمان في بلدان العالم العربي لسنوات 2011، 2014 و 2017 فهي تظهر في الجدول الموالي:

جدول 5: النسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان في دول العالم العربي

الصومال	المغرب	البحرين	جيبوتي	اليمن	تونس	سوريا	السودان	السعودية	قطر	فلسطين	سلطنة عمان	موريطانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	الجزائر	الإمارات	
-	-	19%	4%	-	-	3%	1%	17%	32%	4%	27%	4%	-	11%	58%	3%	2%	1%	1%	30%	2011
1%	-	28%	-	-	7%	-	-	12%	-	1%	-	5%	-	11%	26%	2%	2%	2%	6%	37%	2014
-	-	30%	-	-	7%	-	-	16%	-	3%	-	3%	10%	15%	22%	3%	2%	3%	3%	45%	2017

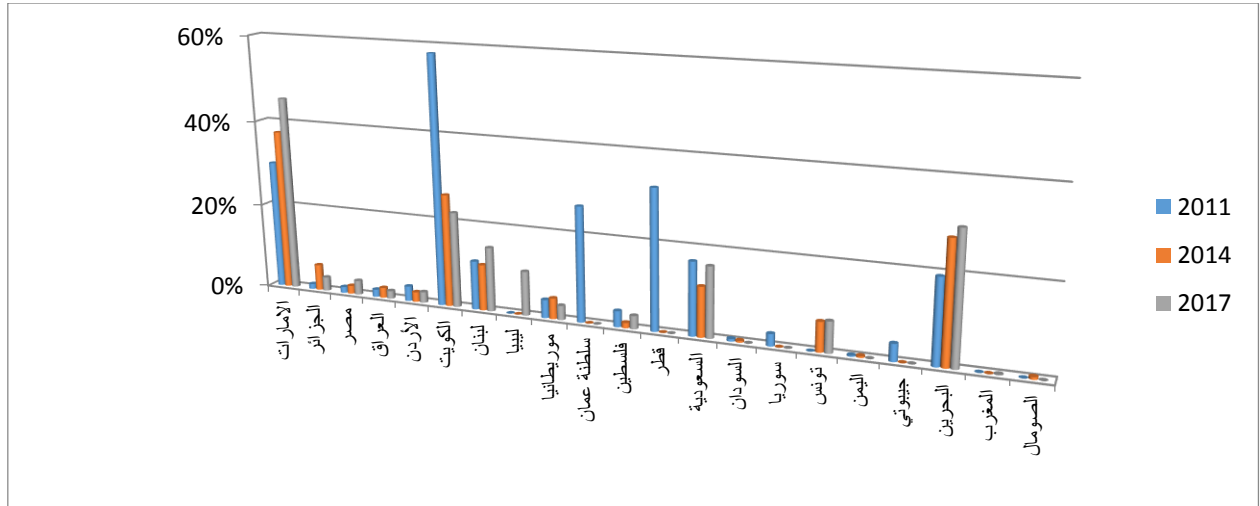
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Demirgüç-Kunt, Asli, and all.. (2018). **"The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution"**. World Bank: Washington, DC

يتضح من الجدول 5 أن نسبة ملكية بطاقات الائتمان سجلت مستويات مرتفعة في الإمارات، قطر، الكويت والبحرين، في حين عرفت الدول

العربية الأقل نمواً على غرار الجزائر، مصر، العراق، موريتانيا والسودان مستويات منخفضة.

شكل 5: التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون بطاقة ائتمان في دول العالم العربي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 5

في تقرير بعنوان "الطريق نحو الشمول المالي" يتحدى المفاهيم السابقة حول محدودية الخدمات البنكية وغير متعاملين مع البنوك في مصر، ذكر أن بطاقات الائتمان قد تكون البوابة نحو الشمول المالي، فعلى الرغم من أن الجميع يعلم ما هي البطاقات مسبقة الدفع (67% من المصريين) إلا أن استخدامها قليل جداً ما بين الذين شملتهم الدراسة، بنسبة تقل عن 5% عبر جميع الأسواق. الأمر الملفت للنظر هو أنه في حال تعريفهم بالموضوع فإن العديد من الذين شملتهم الدراسة وجدوا بأن البطاقات مسبقة الدفع قد تكون ملائمة لاحتياجاتهم المالية. 51% أشاروا إلى رغبتهم في التقدم للحصول على بطاقة الائتمان. (MasterCard, 2014)

هناك فروقات كبيرة في ما يخص الشمول المالي بين الدول العالم العربي، ففي عام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، البحرين والكويت بحوالي 87%، 83% و 80%، على التوالي. في المقابل، سجل الشمول المالي نسباً منخفضة في اليمن، والصومال، والعراق بحوالي 6%، و 8%، و 11% (هذه إحصائيات عام 2014، نظراً لغياب ذكرها في إحصائيات 2017)، على التوالي. من هذا المنطلق يمكن تصنيف دول العالم العربي إلى ثلاث فئات متجانسة تقريباً (مع ملاحظة أن هذا التصنيف يتغير تزامناً مع كل صدور لمؤشر محدث):

- **الفئة الأولى (دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة):** دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، البحرين) وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 67%، إذ بلغت على التوالي لعام 2017: 87%، 80%، 49% (عام 2014)، 66% (عام 2014)، 72%، 83%؛
- **الفئة الثانية (دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة):** تشمل كلاً من (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، تونس والمغرب)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%، حيث بلغت على التوالي لعام 2017: 43%، 32%، 42%، 45%، 66%، 25%، 37%، 28%؛
- **الفئة الثالثة (دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة):** تشمل كلاً من العراق، موريتانيا، السودان، اليمن، جيبوتي والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، حيث بلغت على التوالي لعام 2017: 20%، 19%، 15% (عام 2014)، 6% (عام 2014)، 12% (عام 2011)، 8% (عام 2014).

5. واقع الثقافة المالية في العالم العربي:

تتضمن الثقافة المالية في طياتها القدرة على قراءة وتحليل وإدارة المسائل المتعلقة بالظروف المالية الشخصية، والتي تؤثر في الرفاهية المادية، وتشمل القدرة على تبني الخيارات المالية، مناقشة المسائل المالية، التخطيط للمستقبل، والتصدي لها بكفاءة في الحياة وكذا تبني الأحداث التي تؤثر على كل القرارات المالية، بما فيها الأحداث التي وقعت في الاقتصاد العام. (أبو زيد، 2009، ص 149)

تعكس الثقافة المالية القدرة على استخدام المعارف والمهارات لإدارة الموارد المالية بكفاءة لتحقيق السعادة المالية خلال الحياة (أبو زيد، 2009، ص 148)، كما يقصد بـ اكتساب المعارف، والمهارات، الاتجاهات الخاصة بالسياق المالي لإدارة مصادر وشؤون الفرد المالية، وما يترتب عليها من اتخاذ قرارات

فعالة تنعكس إيجابياً على الأمن المالي للفرد والنمو الاقتصادي للمجتمع، وتتكوّن الثقافة المالية من ستة أبعاد هي: (التعليم والمهنة والدخل، إدارة الأموال، الادخار والاستثمار، البنوك، إدارة الخطر والتأمين، الضرائب). (عوض، 2015، ص 328)

المواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونغرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، ووضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، ومؤسسات المجتمع المدني بتقلع برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية. (أبو زيد، 2009، ص 145-146)

يُعدُّ الاستقصاء العالمي لمؤسسة ستاندر آند بورز (Global FinLit Survey P&S) أكبر مقياس عالمي في العالم لحو الأمية المالية، وهو يستطلع في أربعة مفاهيم مالية أساسية - من خلال توجيه أسئلة بسيطة يسهل فهمها من كافة الشرائح الاجتماعية - هي أسعار الفائدة، الفائدة المركبة، التضخم وتنويع الاستثمار لتقليص المخاطر.

بالنسبة لترتيب الدول العربية من حيث مؤشر المعرفة المالية، فهو كما يظهر في الجدول الموالي:

جدول 6: ترتيب الدول العربية على مؤشر المعرفة المالية

الترتيب عربياً	الدولة	نسبة المعرفة المالية بين المواطنين	الترتيب عربياً	الدولة	نسبة المعرفة المالية بين المواطنين
1	تونس	45%	8	مصر	27%
2	الكويت	44%	9	العراق	27%
3	لبنان	44%	10	فلسطين	25%
4	البحرين	40%	11	الأردن	24%
5	الإمارات العربية	38%	12	السودان	21%
6	الجزائر	33%	13	الصومال	15%
7	موريتانيا	33%	14	اليمن	13%
8	السعودية	31%	15		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث. (2017). "الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي" مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان ، متاح على:

<http://www.uabonline.org/ar/research/financial/15751604157916021575160115771575160416051575160416/47718/0>
(10-08-2018 ; 18:30)

يفتقر نحو 3.5 مليار شخص في العالم إلى المعرفة المالية الأساسية، و34% فقط من السكان البالغين يمتلكون معرفة مالية مناسبة، وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية إلى 30%، ففي 5 دول عربية فقط يتجاوز المعدل المتوسط العالمي، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في العالم إلى 5%، ترتفع على مستوى الدول العربية إلى 8% . (عربي، 2016)

استحوذت تونس على المرتبة الأولى ضمن التصنيف العربي و32 عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً 45%، وحل لبنان والكويت في المركز الثاني عربياً والـ33 عالمياً بنسبة 44% والكويت في المرتبة الثالثة عربياً والـ37 عالمياً بنسبة 44%، في المقابل، سجّل الصومال و اليمن أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي إذ لم تتخط نسبة المعرفة المالية بين مواطنيها 13% و15% على التوالي. مع ملاحظة أن اليمن جاءت في المرتبة الأخيرة في المؤشر وفي المركز 144 عالمياً.

بالنسبة للثقافة المالية بحسب الفئات العمرية، فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية 35-54 و أكثر من 55، مما يُشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعالة لتعزيز الثقافة المالية. على سبيل المثال، في لبنان، 50% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عاماً لديهم معرفة مالية، مقابل 40% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين

واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX)، (ص ص: 1 - 20)

35 و 54 عاماً، و 38% من البالغين فوق سن الـ 55. إن المستوى المتواضع للتثقيف المالي في المنطقة العربية - والذي يعتبر ركيزة أساسية للشمول المالي - يعبر عن معدلات الشمول الضعيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول الخليج. (بن قيدة وبوعافية، 2018، ص 100)

تكتسب الإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي أهمية متزايدة في جداول أعمال الحكومات على الصعيدين العالمي والعربي، وفي الوقت الذي أطلقت فيه العديد من الدول العربية مبادرات وبرامج لرفع مستوى الوعي المالي، فإن المغرب والأردن يعتبران من رواد وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي في المنطقة العربية، كما أن العديد من الدول العربية بصدد إعداد إستراتيجيتها الخاصة بما في ذلك السعودية، لبنان، فلسطين، تونس، ومصر. والدول الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي هي مصر ولبنان والمغرب والأردن وفلسطين، أما الجزائر فهي الأقل نشاطاً. ووفقاً لدراسة صادرة عن صندوق النقد العربي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تصدّرت مصر الدول العربية من حيث عدد المستفيدين من مبادرات التعليم المالي، حيث استهدفت أكثر من مليوني نسمة، تليها فلسطين (1.2 مليون)، واليمن مع نصف مليون مستفيد. وركزت حوالي 51% من مبادرات التعليم المالي في المنطقة العربية على استهداف الشباب، و 49% على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، و 38% على عملاء التمويل الأصغر، و 27% على النساء، و 26% على الأطفال، و 6% على اللاجئين أو المهاجرين. (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2017 "أ")

6. تحليل وضعية الجزائر فيما يخص الشمول المالي:

الجزائر وفقاً لمؤشر الشمول المالي تتموضع ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014 و 2017 فهي تظهر في الجدول الموالي:

جدول 7: النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي

ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور	دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	ملكية بطاقة ائتمان مصرفي	الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	ادخار الأموال خلال السنة الماضية	استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية (نسبة مئوية من مستلمي المدفوعات)
33%	1%	-	-	1%	25%	-	-
50%	2%	16%	-	6%	13%	45%	89%
43%	3%	8%	8%	3%	19%	39%	66%
2011							
2014							
2017							

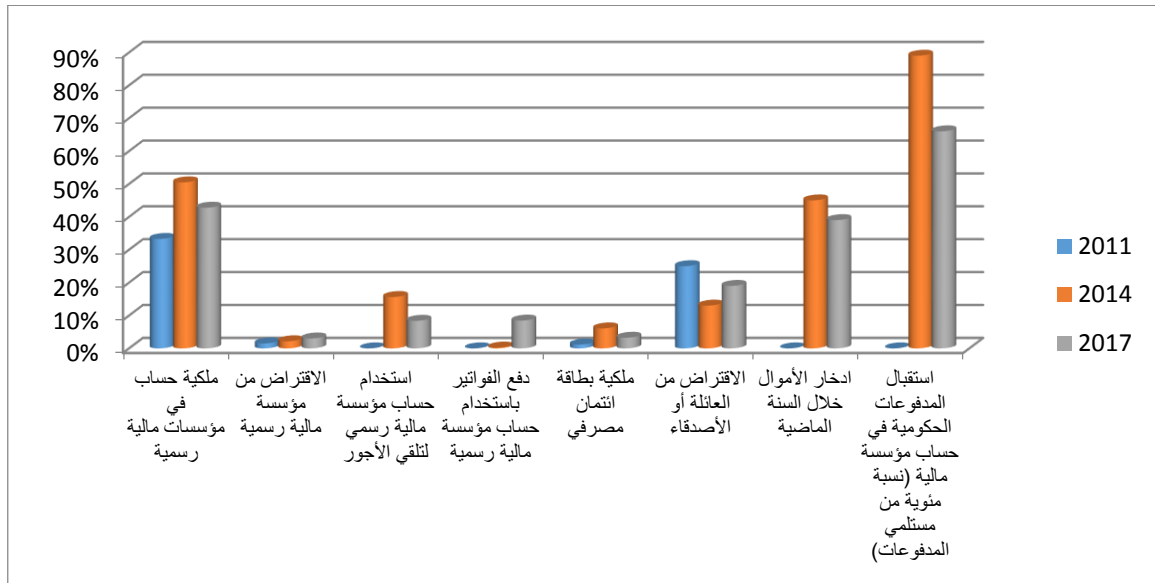
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Demirgüç-Kunt, Asli, and all.. (2018). "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution". World Bank: Washington, DC

يُظهر الجدول 7 النسب المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال سنوات (2011، 2014 و 2017)، وتشير المعطيات المتوفرة إلى:

- يسجل مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيداً، حيث بلغ 33% عام 2011، و 50% عام 2014 فيما كان 43% عام 2017؛
- لا تزال نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية في الجزائر منخفضة جداً، حيث لم تتعد 3% في عام 2017؛
- فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور، سجل أعلى مستوى عام 2014 بمعدل 16% من الأشخاص البالغين، ليتراجع في حدود 8% عام 2017؛
- هناك قصور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية ملكية وكذا ملكية بطاقة الائتمان، حيث دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان عام 2017 ما يقارب 3%، وهي لم تتطور كثيراً حيث كانت شبه منعدمة 1% عام 2011.

شكل 6: التمثيل البياني للنسبة المئوية للبالغين لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 7

يشير تقرير البنك الدولي للشمول المالي لعام 2017 زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من النساء في الجزائر، حيث بلغت 56% بالنسبة للذكور في مقابل 29% بالنسبة للإناث، من البالغين، كما يشير أيضا إلى زيادة نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين النساء، حيث بلغت 4% بالنسبة للذكور في مقابل 2% بالنسبة للإناث، من البالغين. (Asli, and all, 2018) مع الإشارة إلى أن هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث تبلغ عالمياً 7%، في ملكية الحسابات المصرفية، و 7% في الاقتراض من المؤسسات الرسمية (Asli, and all, 2018). مما قد يعكس صعوبة وصول النساء إلى القنوات المالية الرسمية (الإقضاء المالي) أكثر من الرجال، مما يدل على نقص في الأدوات المالية المنوط بها تشجيع التمويل الشامل الطي يحقق والمساواة في الحصول على الائتمان بين مختلف شرائح المجتمع.

تعود أسباب عدم ملكية أو السعي إلى ملكية حساب مالي في مؤسسة رسمية في الجزائر بصفة رئيسية يعود إلى عدم امتلاك أموال أو مصدر لها، حيث لا يَعمَد 36% من الأشخاص البالغين إلى فتح حسابات بسبب عدم حيَازة أموال، ويعود السبب الثاني إلى امتلاك أحد أفراد العائلة لحساب في مؤسسة مالية بواقع 21%، في حين كان السبب الثالث من حيث درجة الأهمية هو عدم الثقة في المؤسسات المالية مؤسسة بنسبة 15% (Asli, and all, 2018).

يشكل المصدر الرئيسي للاقتراض عند الجزائريين العائلة والأصدقاء حيث بينت إحصائيات الشمول المالي أن 25% عام 2011، و 13% عام 2014 و 19% عام 2017 من مجموع الأشخاص البالغين لجئوا إلى الاقتراض من معارفهم وأصدقائهم، وهذا يفسر النسب المتدنية للاقتراض من المؤسسات المالية. وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية.

7. متطلبات تعزيز وتدعيم الشمول المالي في العالم العربي بين الواقع والمأمول:

إدراكا للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فإن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يؤكد حرصه على استمرار إبقاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، الأولوية والأهمية الكبيرة في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة. يجدد المجلس في هذا الصدد، تأكيد دعوته للمضي قدما في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية. كما يولي المجلس في هذا السياق أهمية خاصة القضايا حماية مستهلك الخدمات المالية، حيث تتركز المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، ويخدم من جهة أخرى أغراض التوعية والتثقيف. (بنك الجزائر، 2016، ص1)

إن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء. حالياً، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست

لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليوناً من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم 7 ملايين في مصر. (The World Bank ; April 19, 2018).

إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتتقدم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت. فدولة الإمارات، على سبيل المثال، كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف. كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف. كما أصدرت كل من السعودية والإمارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور. وفي قطر، تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015، والتي وضعت خطة عمل وآلية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي، وتحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. وتعمل اللجنة على تعزيز حقوق مستعملي الخدمات المالية، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة. (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2017 "ب")

قام كل من المغرب والأردن خلال العامين الماضيين بإجراء مسح جديد لقياس مستوى الشمول المالي. وأظهرت النتائج أن نسبة الشمول المالي في المغرب تُقدر بنحو 61% من السكان، وهي من بين أعلى النسب العربية إلى جانب دول الخليج. وبالنسبة لواقع الشمول المالي في الأردن، أظهرت أحدث دراسة أجريت بتكليف من البنك المركزي الأردني، أن حوالي 62% من البالغين ضمن الفئة العمرية 18-80 سنة لديهم حساب مصرفي، وهي نسبة مقارنة للمتوسط العالمي إلا أنها أقل من الدول المتقدمة التي تصل النسبة فيها إلى 80%-90%. وبالنسبة للحصول على التمويل، بينت نتائج الدراسة أن نسبة الأفراد المقترضين من المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر تبلغ حوالي 17%، وتبلغ حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 7.3% من القروض المصرفية، وهي نسبة متواضعة مقارنة بمتوسط الإقتصادات المتقدمة والذي يبلغ حوالي 20%-25%. وبالنسبة للجهود الرامية لتوسيع وتعزيز الشمول المالي، أعلن كل من المغرب والأردن وفلسطين ولبنان خلال العام 2016 عن خطط لإنشاء قاعدة تحليلية لإستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدفوعات السداد الرقمية. (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2017 "ج")

من جهة أخرى، يعمل البنك المركزي في كل من السودان ومصر على توسيع الشمول المالي ليُطال كافة شرائح المجتمع، خصوصاً محدودي الدخل في الأرياف. وسعيًا لترسيخ مفهوم الشمول المالي واعترافاً بدوره الاجتماعي والاقتصادي الهام، قام البنك المركزي المصري بإطلاق العديد من المبادرات والتعليمات أهمها مبادرة تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال، يمول البنك الأهلي نحو 9200 مشروعاً صغيراً ضمن مبادرة البنك المركزي المصري للشمول المالي). (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2017 "ج"). وفي السودان يستهدف البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2012 - 2019) تخفيض معدل نمو العرض إلى 8% في عام 2019 بهدف خفض معدلات التضخم، كما يهدف إلى رفع معدلات الادخار القومي من 8.3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 22% في نهاية البرنامج من خلال جذب السيولة خارج الجهاز المصرفي إلى الجهاز المصرفي (تشجيع الادخار)، وذلك بتحسين مؤشرات الشمول المالي والانتشار المصرفي، وفي هذا الصدد فقد زادت ودائع الجهاز المصرفي بنسبة 20% في عام 2015، كما حدثت زيادة مقدرة في عدد الفروع المصرفية والمتعاملين مع المصارف والصرافات الآلية بمعدل نمو بلغ 8% و6% و11% على التوالي في عام 2015 مقارنة بعام 2014. (عبدالرحمن وهيئة التحرير، 2016).

في منطقة الشرق الأوسط باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع، هناك فرص كبيرة لتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية، لاسيما بين النساء والفقراء، واستطاعت المنطقة زيادة نسبة امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية من 33% من 2011 مقابل 43% عام 2017. (Asli, and all, 2018). وتزيد احتمالية امتلاك الحسابات المصرفية بين الرجال بواقع الضعف عنها بين النساء، ويمتلك 7 في المائة من البالغين ضمن أفقر 40 في المائة من الأسر المعيشية حسابات مصرفية مقابل 19 في المائة ضمن أغنى 60 في المائة من الأسر. ولا يشير سوى 15 في المائة من البالغين ممن لا يمتلكون حسابات مصرفية إلى المعتقدات الدينية باعتبارها سبباً لعدم امتلاك حسابات كهذه. ولا يزال هناك أكثر من 85 مليون بالغ في المنطقة لا يمتلكون حسابات مصرفية، لكن صرف الأجور رقمياً بالقطاع الخاص من شأنه أن يساعد في تقليل هذا العدد بواقع 6 ملايين (أو 7 في المائة) (The World Bank ; April 15, 2018).

في ما يلي مجموعة متطلبات من شأن الاعتماد عليها أن يعزز ويوسع الشمول المالي في المنطقة العربية، مع الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية:

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛

- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Financial Services Digital) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها؛
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2016).

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، ومن خلال التطرق إلى المفاهيم والتصورات النظرية للشمول المالي، والإشارة إلى مستوياته ومؤثراته على المستوى العالمي، وبعد التعرف على واقعه وواقع الثقافة المالية في دول العالم العربي، ورصد الأطر العامة لمبادرات دول العربي في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي، نستعرض هنا أهم النتائج المتوصل إليها، واختبار الفرضيات على ضوءها، إلى جانب الخروج بمجموعة من التوصيات وفتح آفاق لدراسات مستقبلية (تشكل امتداداً للدراسة الحالية أو توسعاً أو تركيزاً فيها):

- نتائج الدراسة:

- من أهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص الشمول المالي في العالم:
- عالمياً، يمتلك 69% من البالغين، أي 3.8 مليار شخص، ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، ومصدر هذا البطء هو التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الفقراء والأغنياء؛
- مازال هناك 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية، وفي المقابل يمكن التقليل من هذا الرقم من خلال ويرى الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في المعاملات النقدية الحالية من أجل إدماج هؤلاء في النظام المالي.

من أهم النتائج المتوصل إليها فيما يخص واقع الشمول المالي في العالم العربي:

- لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، ففي عام 2017 هناك 37% فقط من البالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وهي نسبة أقل من المعدل العالمي، وأقل أيضاً من الدول النامية والدول ذات الدخل المتوسط، فالدول العربية - باستثناء دول الخليج - هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (CGAP & Arab Monetary, 2018) و(بن قيدة، مروان و بوعافية، رشيد، 2018)؛
- هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بين دول العالم العربي، إذ تميز الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست: الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الكويت سلطنة عمان، قطر، السعودية والبحرين؛
- يعكس المؤشر الإجمالي للدول العربية تحسناً ملحوظاً في الشمول المالي لها، إذ ارتفعت نسبة ذوي الحسابات المالية من 29% في عام 2014 إلى 37% في عام 2017 ولكنها أقل بكثير من نظيرتها في الدول النامية، ويمكن أن يعزى هذا الجانب الأكبر من التحسن إلى تطور استخدام التقنية المالية وكذلك انتشار الهواتف المحمولة، إلى جانب تبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية كبديل عن النقد؛

- الاقتراض من مؤسسة مالية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام، خاصة في لبنان 45%، الأردن 42%، تونس 37% والجزائر 43%، وفي الدول العربية الأقل نمواً اليمن 6% (عام 2014)، الصومال 8% (عام 2014)، موريتانيا 19%، السودان 15% (عام 2014)، بينما هو مرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ في عام 2017 حققت الإمارات، الكويت السعودية والبحرين أعلى النسب بواقع 87%، 80%، 72%، 83%، ويتفق هذا مع دراسة (اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث، 2016)؛
- دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية، واستعمال حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقي الأجور، وكذا نسبة ملكية بطاقات الائتمان، سجلت على العموم مستويات معقولة في دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية بواقع 23% عام 2014 و 32% عام 2017، إلى جانب

البحرين بواقع 16% عام 2014 و22% عام 2017 بالنسبة لدفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية)، و(الإمارات، الكويت السعودية والبحرين بواقع (42%، 28% - 10%، 29%) عام 2014 و (66%، 50% - 29%، 50%) عام 2017 على التوالي بالنسبة لاستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور) لكنها كانت منخفضة على الأغلب في الدول العربية الأخرى؛

- هناك فروقات كبيرة في ما يخص الشمول المالي بين الدول العالم العربي، ففي عام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، البحرين والكويت بحوالي 87%، 83% و80%، على التوالي. في المقابل، سجل الشمول المالي نسباً منخفضة في اليمن، والصومال، والعراق بحوالي 6%، 8% و11% (هذه إحصائيات عام 2014، نظراً لغياب ذكرها في إحصائيات 2017) من هذا المنطلق يمكن تصنيف دول العالم العربي إلى ثلاث فئات متجانسة تقريباً، فئة تتضمن دولاً ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، وفئة تتضمن دولاً ذات معدلات شمول مالي متوسطة، وفئة تتضمن دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بن قيدة، مروان و بوعافية، رشيد، 2018)؛

- الدول الأكثر نشاطاً فيما يتعلق بمبادرات وبرامج التعليم المالي هي مصر ولبنان والمغرب والأردن وفلسطين، أما الجزائر فهي من الدول التي تعتبر الأقل نشاطاً؛

- بسبب انخفاض الثقافة المالية ومحدودية الشمول المالي لدى فئات كبيرة من المجتمعات العربية فإن هناك قسطاً كبيراً من التنمية ضائع في الدول العربية، مما يفوت عليها فرصاً جوهرية للإقلاع الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

بالنسبة لأهم النتائج التي تخص واقع الشمول المالي في الجزائر:

- في الجزائر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول (حيث بلغ 33% عام 2011، و50% عام 2014 فيما كان 43% عام 2017)، في حين لا تزال نسبة الاقتراض من المؤسسة المالية في منخفضة جداً حيث لم تتعد 3% في عام 2017، إلى جانب القصور الشديد في استخدام الحسابات لدفع الفواتير حيث دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، وكذا نقص كبير في نسبة مالكي بطاقات الائتمان إذ بلغت ما يقارب 3% فقط عام 2017؛

أما بخصوص النتائج المتعلقة بمتطلبات تعزيز وتدعيم الشمول المالي في العالم العربي:

- هناك مبادرات كثيرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في هذا المجال، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Arab Monetary, 2018 & CGAP)؛

- العديد من الدول العربية الأخرى قد حققت أيضاً خطوات هامة في تعزيز الشمول المالي بما فيها الجزائر. حيث تبنت مجموعة من الدول العربية خططا لإنشاء قاعدة تحليلية إستراتيجية جديدة لتعميم الخدمات المالية، وتوسيع الشمول المالي ليطال كافة شرائح المجتمع وعلى العموم في منطقة الشرق الأوسط باستثناء الدول ذات الدخل المرتفع، هناك فرص كبيرة لتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية؛

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي، التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية و تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي تعتبر من أهم المتطلبات التي يجدر بالدول العربية الوقوف عليها بعين الاعتبار، والعمل على استيفائها إذا ما أرادت توسيع الشمول المالي بين مختلف شرائح مواطنيها.

- اختبار الفرضيات:

من خلال عرض نتائج الدراسة المتعلقة بواقع الشمول المالي في العالم العربي، واقع الشمول المالي في الجزائر و بمتطلبات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي، نخلص إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى والتي تنص على أن (بالنظر إلى المستوى الاقتصادي والمالي المتمايز لدول العالم العربي، فحتماً سيكون هناك تفاوت في مستوى الشمول المالي بين دوله حسب هذا المستوى، إلا أنه على العموم دون المستويات العالمية المقبولة)، مثبتة وصحيحة؛

- الفرضية الثانية والتي تنص على أن (من منطلق كون الشمول المالي انعكاس ومحصلة للثقافة المالية للمواطنين، فإن مستوى هذه الثقافة متفاوت من دول عربية لأخرى حسب استراتيجيات التثقيف والتعليم المالي المتبعة والقائمة فيها)، مثبتة وصحيحة؛

- الفرضية الثالثة والتي تنص على أن (بسبب الثقة الغائبة لدى الجزائريين في التعاملات عبر المؤسسات المالية، وبسبب غياب إستراتيجية واضحة للثقافة المالية، إلى جانب عدم التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية، يمكن أن نقول أن مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل بكثير من المستويات العالمية)، مثبتة وصحيحة؛

- الفرضية الرابعة والتي تنص على أن (تعكف بعض الدول العربية على تعزيز الشمول المالي فيها، من خلال إطلاق حملة مبادرات وإعداد مجموعة استراتيجيات، تختلف في مضامينها وتشترك في هدفها)، مثبتة وصحيحة؛

- توصيات الدراسة:

- أهم التوصيات التي الخروج بها من خلال هذه الدراسة ونتائجها نذكر:
- الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذا المنطلق يجب أن يكون في قلب وصلب الهيئات المالية في الدول العربية؛
- القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية من أجل دراسة ومناقشة كل ما من شأنه زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط به من قضايا وسياسات وبرامج؛
- التركيز على الفعل التعاوني من خلال تفعيل التأزر بين المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة في الشمول المالي، إلى جانب تعميق الشراكة بين كل من القطاع العام والخاص، من أجل الإسهام في تحقيق تعميم الوصول إلى الخدمات المالية في الدول العربية؛
- توفير بيئة مواتية متكاملة تتأسس على بنية تحتية مالية قوية، وانتشار جغرافي جيد، ومنتجات و/أو خدمات مالية متنوعة ومتطورة إلى جانب منظومة تعليم وتثقيف مالي تكفل حماية مستخدمي المنتجات والخدمات المالية.

- آفاق الدراسة:

- انطلاقاً من نتائج الدراسة وتوصياتها وكأفاق لدراسات مستقبلية نقترح:
- دراسة واقع التثقيف المالي في الدول العربية كآلية لتعزيز الشمول المالي فيها؛
- دراسة متطلبات بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتدعيم الشمول المالي في الدول العربية؛
- دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وعلاقته بالثقافة المالية.

المراجع:

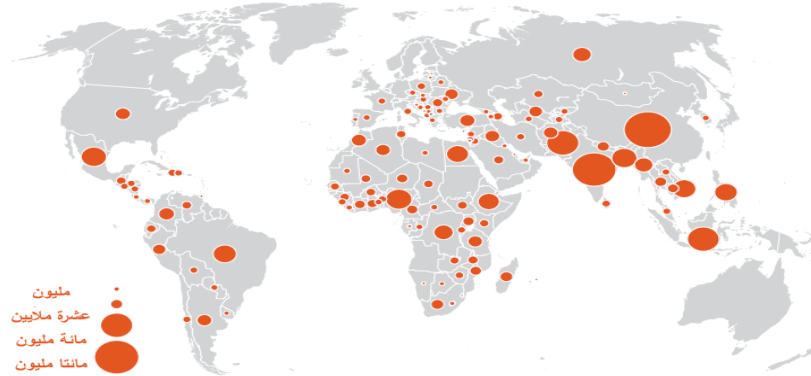
1. "أضاءات". (فبراير 2016). معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 8، ع7، متاح على: www.kibs.edu.kw/upload/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf (08-08-2018 ; 22:16)
2. أبو جامع، نسيم حسن، و ماجد محمود أبو دية. (2016). "دور الاشتغال المالي في تحفيز الاقتصادي الفلسطيني". مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع - الجزائر ع7.
3. أبو زيد، عبد الباقي عبد المنعم. (2009). "تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمنهج التعليم الأساسي بالبحرين". الثقافة والتنمية - مصر، س9، ع29.
4. أبو زيد، عبد الباقي عبد المنعم. (2009). "تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمنهج التعليم الأساسي بالبحرين". الثقافة والتنمية - مصر، مرجع سابق، ص145-146.
5. أبوزعور، بشار. (2015). "الاشتغال المالي: التجربة الفلسطينية". مجلة الدراسات المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن مج3، ع23.
6. اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث. (2016). "واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه". مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان ع427، متاح على: <http://www.uabonline.org/ar/research/financial/16081575160215931575160415881605160816041575160416/35085/0> (09-08-2018 ; 14:18)
7. اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث. (2017). "الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي". مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان، متاح على: <http://www.uabonline.org/ar/research/financial/15751604157916021575160115771575160416051575160416/47718/0> (10-08-2018 ; 18:30)
8. اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث. (2017). "الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالمياً". مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان، ع436، متاح على: <http://www.uabonline.org/en/magazine/1605160815901608159315751604159416041575/15751604158816051608160415751604160515751604161016/37488/0> (08-08-2018 ; 20:41)

9. اتحاد المصارف العربية. إدارة الدراسات والبحوث. (2017). "واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه"، ع436، متاح على: <http://www.uabonline.org/ar/research/financial/16081575160215931575160415881605160816041575160416/47713/0> (10-08-2018 ; 22:43)
10. بن رجب، جلال الدين. (2018). "احتساب مؤشر مُركَّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة.
11. بن قيدة، مروان و بوعافية، رشيد. (2018). "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية". مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، البليدة، مج9، ع1.
12. بنك الجزائر. (2016). "مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية" متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion3.pdf> (11-08-2018 ; 08:41)
13. داغي، بهناز علي القرة. (2017). "الشمول المالي: دولة قطر نموذجاً". مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن - بريطانيا مج2، ع1.
14. ديمرجوتش-كونت، آسلي، وآخرون. (2018). "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية". واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
15. الصابوني، نعمان محمد الهادي. (2015). "مفهوم الاشتغال المالي: الأهداف والتحديات". مجلة الدراسات المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن مج23، ع3.
16. عبد الله، سيمر. (2016). "الشمول المالي في فلسطين". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). فلسطين.
17. عبدالرحمن، عبدالرحمن حسن، و هيئة التحرير. (2016). "تطبيق إستراتيجية الشمول المالي عبر تعزيز البنى التحتية والقانونية وودائع المصارف السودانية زادت 20 % في 2015 مقارنة ب 2014". مجلة اتحاد المصارف العربية - لبنان ع427، متاح على: <http://www.uabonline.org/ar/magazine/158315851575158715751578/16051581157516011592157616061603157516041587160815/27434> (09-08-2018 ; 22:43)
18. عربي 21. (24 أكتوبر 2016). "كيف خسرت الدول العربية من ضعف الثقافة المالية؟"، متاح على: <https://arabi21.com/story/955667/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AE%D8%B3%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B6%D8%B9%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9> (11-08-2018 ; 07:50)
19. عوض، جيهان محمد محمد. (2015). "فاعلية وحدة مقترحة في الثقافة المالية البنكية في تنمية التحصيل والاتجاه لدى طلاب التعليم الثانوي العام في ضوء المعايير العالمية". مجلة كلية التربية - جامعة طنطا - مصر ع60.
20. الوزير، جهاد خليل. (2015). "الاشتغال المالي في فلسطين". مجلة الدراسات المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن مج23، ع3.
21. الياس، كمال الدين. (2015). "مفهوم الاشتغال المالي وأهدافه". مجلة الدراسات المالية والمصرفية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - الأردن مج23.
22. CGAP & Arab Monetary. (2017) "Financial Inclusion Measurement In The Arab World", working paper, CGAP, January.
23. Demirgüç-Kunt, Asli, and all.. "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution". (2018) World Bank: Washington, DC.
24. MasterCard. (2014). "Road to Inclusion : Report Challenges Previously-Held Notions of the Unbanked and Underbanked in Egypt ", Press Releases, (2014), on line : <https://newsroom.mastercard.com/mea/press-releases/road-to-inclusion-report-challenges-previously-held-notions-of-the-unbanked-and-underbanked-in-egypt/> (10-08-2018 ; 11:20)
25. The World Bank . (2014) . "Global Financial Development: Financial Inclusion", Washington, DC: World Bank. The World bank, "Massive Drop in Number of Unbanked", (April 15, 2018) on line : <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2015/04/15/massive-drop-in-number-of-unbanked-says-new-report> (10-08-2018 ; 22:43)

26. The World bank. (Apr 20, 2018). "Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity", on line : <http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview> (08-08-2018 ; 20:36)
27. The World bank. (April 19, 2018) . " Financial Inclusion on the Rise, But Gaps Remain, Global Findex Database Shows", on line : <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows> (09-08-2018 ; 18:21)

الملاحق

ملحق رقم 1: 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات عام 2017



المصدر: ديميرجوتش-كونت، آسلي، وآخرون. "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية". واشنطن العاصمة: البنك الدولي (2018)، ص 5